اسم المصدر في معاجم اللُّغة وكتب النحو

أ. سعاد رمضان خليفة المريري ـ كلية التربية بالزاوية ـ جامعة الزاوية

المقدّمـــــة:

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمّد سيّد الخلق وعلى آله وصحبه.

وبعدُ ...

فإنّ لُغتنا العربيّة لُغة غنيّة بمفرداتها، عرفت المصدر الذي عدّه البصريُّون أصل الاشتقاق والأفعال، فهي لغة اشتقاقيّة، ومعاجم اللُّغة وكتب النحو تزخر بذكر المصادر وكذلك أسماء المصادر، إلاّ أنّه هناك غموض واختلاف بين العلماء في تحديد اسم المصدر، والفرق بينه وبين المصدر، ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث:

(اسم المصدر في معاجم اللُّغة وكتب النحو)

وقد قسمت البحث على مبحثين:

الأوّل – اسم المصدر في معاجم اللُّغة العربيّة.

الثاني – اسم المصدر في كتب النحو.

ثمّ ذيّلت البحث بنتائج توصلت إليها، ثمّ المراجع التي استعنت بها، فإن أصبت فمن الله، وإن أخطأت فمن الشيطان ومن نفسي، وأسأل الله التوفيق والسد.

المبحث الأوّل ـ اسم المصدر في المعاجم اللُّغويّة :

قبل الخوض في التعريف باسم المصدر نقف على المصدر في معاجم اللُّغة، فالمصدر مشتقّ من الصَّدر: الانصراف عن الوِرد وعن كُلِّ أمر[1]، و" صَدَر القومُ عن المكانِ، أي: رجعوا عنه، وصدروا إلى المكان: صاروا إليه"[2]، وأصدرته فصدَرَ، أي: رجعتُه فرجع، والموضع مصدر، ومنه مصادر الأفعال"[3].

والمصدر أصل الكلمة التي تصدر عنها الأفعال، وتفسيره:" إنّ المصادر كانت أوّل الكلام، كقولك: الذهاب، والسّمع، والحِفْظُ، وإنّما صدرَتْ الأفعال عنها، فيُقال: ذهب ذهاباً، وسَمعَ سَمْعاً وسماعاً، وحَفِظَ حِفْظاً"[4].

أمّا اسم المصدر فقد تحدّثت عنه المعاجم اللُّغويّة من دون ذكر المصطلح باسمه الذي عُرِفَ فيما بعد، فكثير من المعجمات تحدّثت عن اسم المصدر ولكنّها لم تُصرّح باسمه، كمعجم العين، ولِسان العرب، والصحاح، وتهذيب اللُّغة، ومقاييس اللُّغة، والجمهرة، وتاج العروس، ومختار الصحاح، والمصباح المنير، وعند تتبُّع

لكثير من المواد في هذه المعجمات وجدت أنّها تعبّر عنه بطرائق مختلفة، ولكنّها لا تذكر تسميته (اسم المصدر) وهي كالآتي:

أوّلاً – ذكره بعد الفعل أو المصدر بقولهم:(الاسم منه كذا)، أو (الاسم: كذا)، أو (كذا: الاسم) وأمثلة ذلك كثيرة منها.

- " صفد: بمعنى أوثق، والاسم الصفاد، والصفاد: حبل يُوثَقُ به أوغِلّ"[5].
- " الحِرفة اسم من الاحتراف، وهو الاكتساب، يُقال: هو يَحْرِفُ لعيالهِ، ويحترف، ويقْرِش ويقترش، بمعنى يكتسب من هَهُنا وهَهُنا"[6].
- " نَسَقَ الشيءَ ينسُقُه نَسْقاً، ونسّقَهُ نظّمه على السواء، وانْتَسَقَ وتَنَاسَقَ، والاسم النَّسق، وقد انْتسقَتْ هذه الأشياء بعضها إلى بعض أي تنسَّقت"[7].
- " الأُلفة بالضمّ اسمٌ من الائتلاف وهي الأُنس"[8].
- " أُعجِبَ فلانٌ بنفسه، فهو معجبٌ برأيه وبنفسه، والاسم العُجْبُ بالضمّ، وقِيْلَ: العُجب فضلةٌ من الحمق صرفتها إلى العُجب"[9].
- " مَدَحَ: المدْحُ: الثناءُ والحُسن، وبابهُ قَطَعَ، وكذا المِدْحَةُ"[10].
- " المودَّة: مصدر وَدَّ، والاسم المودّة"[11].
- " أدركتُ الرجل إدراكاً، إذا لحقته، فهو مدركٌ، والدَّرك – أيضاً - الاسم من أدركته"[12].

ثانياً – ذكره بعد الفعل أو المصدر بقولهم:" هو اسم يقوم مقام المصدر الحقيقي"، أو " هو اسم يُوضعُ موضِع الاسم الحقيقي"، ومن أمثلة ذلك:

- " حدَّث: ما يُحدِّثُ به المُحدِّث تحديثاً وحديثاً، فالحديث اسم وُضِعَ موضِع المصدر لأنّ مصدر حدَّث إنّما هو التحديث، فأمَّا الحديث فليس بمصدر"[13].
- " النَّفس اسم وُضِعَ موضع المصدر الحقيقي من نَفّس يُنَفِّسُ تنفِيساً ونَفَساً"[14].
- " يُقال بلّغتُ القوم الحديث بلاغاً: اسم يقوم مقام التبليغ، ويُقال: أبلغته، وبَلّغته، بمعنى واحد"[15].
- " الصلاة واحدة الصَّلوات المفروضة، وهو اسم يوضع موضع المصدر، تقول: صلّيت صلاةً، ولا تقلّ تصلية"[16].
- " العافية دفاع الله – تعالى – عن العبد، يُقال: عافاه الله عافيةً، وهو اسم يُوضع موضع المصدر الحقيقي وهو معافاة"[17].
- " آذنته أُوذِنه إيذاناً وأَذاناً، فالأَذان: اسم يقوم مقام الإيذان، وهو المصدر الحقيقي"[18].

ثالثاً – ذكره على أنّه مصـــدرٌ للفعل فوق الثلاثي، ومن أمثلة ذلك قول الخليل بن أحمد الفراهيدي:

- " الخِلفة مصدر الاختلاف، ومنه قوله تعالى:(وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً لِّمَنْ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُوراً[19])[20].

وقوله أيضاً:" الفُرقَةُ: مصدر الافتراق، وهذا ما خالف مصادر افتعل"[21].

فالخليل بن أحمد لم يذكر (اسم المصدر) صراحةً، ولكنّه يلمّح إليه، أو يذكره بطريقة عمليّة، فقوله:(الخلفة) مصدر الاختلاف، يدلّ على أنّه (مصدر) ولكنه قام مقام المصـــدر الحقيقي بفعله وعمله، في حين أنّه حَالفه في بعض حروفه، وهذا ما نسـمّيه بـ(اسم المصدر).

رابعاً – وكذلك تذكر المعجمات الكبرى اسم المصدر إلى جانب المصدر الصريح كثيراً، وكأنّه لغة فيه، دون أن تذكر أنّه يجري مجرى الفعل، أو لا يجري مجراه، فقد ذكر الخليل " أوثقته إيثاقاً ووثاقاً"[22].

وذكر ابن دريد " أغَرْتُ على العدّو أُغيرُ إغارةً وغارةً"[23].

وذكر ابن فارس " بيَّتَ الأمر: إذا دبَّره ليلاً، والبيات والتبييت: أن تأتي العدوّ ليلاً، كأنّك أخذْته في بيته"[24].

وذكر الرازي " أذاه يؤذيه أذىً وأذاةً وأذيَّةً"[25].

فالمعجمات الكبرى تذكر المصـــدر واسـم المصـــدر في كثير من الأحيان من دون ذكر فعله، أو أنّه لا يجري على فعله، وفي هذا نوع من الاضـــطراب والغموض الذي يُحيط باســم المصـــدر، فعلماء اللُّغة الأوائل تنبهوا إلى اســم المصـــدر وطريقة وضعه، لكنّهم لم يفرِّقوا أحياناً بينه وبين المصدر.

المبحث الثاني ـ اسم المصدر في كتب النحو :

قبل الخوض في اسـم المصـدر في كتب النحو نعرّج على المصـدر فيها، لِمَا بينهما من ارتباط، فقد ذكر سيبويه (ت185هـــ) " فالأفعال هنا على ثلاثة أبنية: فَعَلَ يَفْعُلُ، وفَعَلَ يَفْعِلُ، وفَعِلَ يَفْعَلُ، ويكون المصـــدر فَعْلاً، والاســم فاعِلاً، فأمّا فَعَلَ يَفْعُلُ فمصدره قَتَلَ يقْتُلُ قَتْلاً والاسم قاتِل"[26].

وهذا الكلام الذي ذكره سـيبويه ذكره كلٌّ من المبرّد [27]، وابـــــــن السّـــرّاج[28].

فسيبويه في قوله لم يضع تعريفاً للمصدر، وكذلك المبرّد وابن السرّاج، وقد عرّف ابن جنّي (ت392م) المصدر بقوله:" أعلم أنّ المصدر كلُّ اسم دالٍّ على حدثٍ وزمان مجهول، وهو وفعله من لفظ واحد، والفعل مشتقٌّ من المصدر"[29].

وقوله:(هو وفعله من لفظ واحد)، يُفهم منه أنّه يشترط أنّ يتضمّن المصدر أحرف الفعل.

وقال ابن يعيش (ت643هـ):" المصدر هو المفعول؛ لأن الفاعل يُحدثه ويُخرجه من العدم إلى الوجود، وصيغة الفعل تدلّ عليه، والأفعال كلّها متعدّية إليه سواء كان يتعدّى الفاعل أو لم يتعدّاه نحو (ضربت زيداً ضرباً)، و(قام زيدٌ قياماً)، وليس كذلك غيره من المفعولين وسُمِّيَ مصدراً؛ لأنّ الفعل صدر عنه وأُخِذ منه"[30].

وفي كلام ابن يعيش إشارة إلى مسألة الخلاف في أصل الاشتقاق بين البصريّين والكوفيّين، أهو المصدر أم الفعل؟، وقد ناقش هذه المسألة ابن الأنباري (ت577هـ) حيث أيّد البصريّين الذين ذهبوا إلى أنّ المصدر هو أصل الاشتقاق، وساندهم في حججهم، وفنّد حجج الكوفيّين الذين ذهبوا إلى أنّ الفعل هو أصل الاشتقاق[31].

وقد عرّف ابن مالك المصدر بتعريفين:

أوّلهما – " المصدر: اسم دالٌّ بالأصالة على معنىً قائم بفاعل، أو صار عنه حقيقةً أو مجازاً أو واقع على مفعول، وقد سُمّيَ فعلاً محدثاً وحدثاناً، وهو أصل الفعل لا فرعه خلافاً للكوفيّين"[32].

وثانيهما – أنّه اسم الحدث، وهو الذي نفهمه من قوله:

المصدر اسمّ ما سِوى الزمان مِنْ مدلولَي الفِعْلِ كأمْنٍ مِنْ أمِنْ[33].

وفسّر ابن عقيل قول ابن مالك بقوله:" الفعل يدلّ على شيئين: الحدث والزمان، فـ(قام) يدلّ على قيام في زمن ماضٍ، و(يقوم) يدلّ على قيام في الحال أو الاستقبال، و(قم) يدلّ على قيام في الاستقبال، والقيام هو الحدث – وهو أحد مدلوي الفعل – وهو المصدر، وهذا معنى قوله:" ما سوى الزمان من مدلولي الفعل"، فكأنّه قال: المصدر اسم الحدث كأمنٍ، فإنّه أحد مدلولي أَمِنَ"[34].

إنّ ما ذكره علماء العربيّة في تعريف المصدر يتضمّن حالتين تتحدّد من خلالهما معالم المصدر في الكلام:

الأولى – الحالة المعنويّة؛ إذ يدلّ المصدر في الغالب على مجرّد الحدث الذي يدلّ على أمرٍ معنويّ محض لا صلة له بزمان، ولا بذات، ولا بعلميّة، ولا تذكير أو تأنيث، أو جمع، أو غيره، إلاّ إذا كان دالاً على مرةٍ أو هيئة.

الثانية – أنّ تكونيه اللَّفظيّ لابّد أَنْ يكون جامداً مشتملاً على جميع حروف فعله الماضي أو أكثر، ولا يمكن أن ينقص عنه في الحروف، فلو أخذنا المصدر (تحسّن) لوجدنا أنّه يدلَّ على أمرٍ عقليّ محض ندركه بالعقول، ولا نستطيع أن نحسّه بحاسّةٍ من حواسنا، إذ هو مصدر محصور في الذهن فقط، وهذا كونه أمراً معنويّاً محضاً، وإنّ هذا اللفظ الجامد وهو (تحسّن) لا يدلّ على زمنٍ مطلقاً أو حال أو مستقبل، ولا يدل على مكان ولا ذات، وهي الجسم أو المادّة المجسّدة، وليس علماً على شيءٍ معيّن يدلّ عليه كما يدلّ العَلَم على صاحبه، فكلّ أمره مقصور على الدلالة المعنويّة، وهو إلى ذلك مشتمل على جميع حروف فعله الماضي (تَحسَّنَ)[35].

أمّا اسم المصدر في كتب النحو؛ فقد ذكره النحويُّون القدامى ليدلّ على ما يدلّ عليه المصدر، ويجري عليه من الأحكام ما يجري على بعض الأعلام من البناء أو المنع من الصرف من مثل: برّة غير معروف بمعنى المكبرّة، وفجَارِ مبنياً على الكسر بمعنى الفجور.

ولقد استعمل سيبويه مصطلح (اسم المصدر) صراحةً وبهذه الدلالة، وذلك في قوله:" وممّا جاء اسماً للمصدر قول الشاعر النابغة:

إنّا أقسمنا خطيّتنا بيننـــــــــــــــــــــا فحملْتَ برّة واحتملتُ فجارِ

ففجارِ معدول عن الفجْرة"[36].

وذكر المبرّد " أنّ ما كان اسماً للمصدر غير مأمور بة فنحو قوله:

وذكرْتَ مِنْ لبن المحلَّق شُرْبَـــــــــــــــةً والخيل تعدو في الصعيد داد"[37].

أي بَدَدَا ومعناه البِدّة أو المبادّة وهي التفرّق[38].

وأيّد سيبويه والمبرّد ابن السرّاج حين قال:" وقد جاء هذا البناء اسماً للمصدر، فقالوا: فجار يريدون فَجْرة، وبداد يريدون بددا"[39]، وكذلك ابن يعيش عندما قال:" الضربُ الثاني من ضروب فَعَال أن يكون اسماً للمصدر عَلَماً عليه مثل فجار وبداد"[40].

وقد أشار سيبويه إلى نوع آخر من أنواع (اسم المصدر) عند حديثه عن مصدر الفعل الرباعي المزيد بقوله:" والطمأنينة والقشعريرة ليس واحد منها بمصدر

على اطمأنَنْتُ، واقشعْرَرْتُ، كما أنّ النبات ليس بمصدر على أنبت، فمنزلة اقشعررْتُ من القشْعريرة، واطمأنْت من الطمأْنينة بمنزلة أنبت من النبات"[41].

أي: إنّ اقشعْرَرْتُ مصدره: اقشِعراراً، واطمأْنَنْتُ اطمِئناناً، فلما قالوا: طمأنينة وقشعريرة فهم جاءوا بـ(اسم المصدر) وليس بالمصدر الصريح، كما قالوا:(نبات) من أنبت التي مصدرها الصريح (إنبات).

وقد أشار إلى هذا ابن جنّي بقوله:" الكلام اسم كلّم بمنزلة السلام من سلّم وهما بمعنى التكلِيم والتسلِيم، وهما المصدران الجاريان على كلّم وسلّم"[42].

نفهم من هذا أنّ سيبويه وابن جنّي يشيران إلى أنّ (اسم المصدر) يختصّ بما كان غير جارٍ على فعله.

ويوافقهما في هذا الرضي الأستراباذي (ت686هـ) إذ قال:" ومصادر ما زيد فيه من الرباعي تدحْرُج واحرنجام واقشعرار، وأمّا اقشعرّ قشعريرة، واطمأنّ طمأنينة فالمنصوبان منهما اسمان واقعان مقام المصدر، كما في أنبت نباتاً وأعطى عطاءً"[43].

ولعلّ النحاةَ المتقدّمين في رأيهم هذا يرتكزون على قوله تعالى:(وَاللَّهُ أَنْبَتَكُم مِّنَ الأَرْضِ نَبَاتاً)[44]، وقوله تعالى:(وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً)[45]، فإنّ الفعل (أنبتَ) مصدره إنبات وليس نباتاً، والفعل (تبتّل) مصدره تبتُّل وليس تبتِيلاً.

ولا أقول إنّهم لم يفرّقوا بين المصدر واسم المصدر، بل أقول إنّهم اضطربوا في ذلك، فنجد سيبويه يقول:" هذا باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل؛ لأنّ المعنى واحد، وذلك قولك:(اجتوروا اتجاوُراً، وتجاوروا اجتواراً؛ لأنّ معنى اجتوروا وتجاوروا واحد، ومثل ذلك انكسر كسراً، وكُسِرَ انكساراً؛ لأنّ معنى كُسِرَ وانكسر واحد"[46].

ويستشهد سيبويه بالآيتين السابقتين نفسيهما، ويورد شواهد أخرى من الشعر العربي[47].

ووافق سيبويه من النحاة في ذلك – أي في جواز استعمال المصدر مع غير فعله – المبرّد[48]، وابن السرّاج[49]، والزجّاجيّ (ت340هـ)، إذ يقول الزجّاجيّ:" وربّما جاء المصدر على غير الفعل، كما قالوا: أعطيتُه عطاءً، وعطيّة، وأكرمتُه كرامةً"[50].

وكذلك ابن جنيّ، فهو يقول:" كما جاءوا بالمصدر فأجروه على غير فعله لما كان في معناه، نحو قوله:

بما لم تشكـــــــروا المعروف عنـــــــدي وإن شئتم تعاودنا عِوَادا

لمّا كان التعاود أن يُعاوِد بعضهم بعضاً"[51].

ووافقهم في ذلك ابن يعيش أيضاً[52].

لكنّنا نجد ابن مالك (ت672هـ) يُعرّف اسم المصدر تعريفاً يضع به حدّاً، وذلك بقوله:" اسم المصدر على ضربين: عَلَم وغير عَلَم، فالعلم: ما دلّ على معنى المصدر دلالةً مُغنية عن الألف لتضـــمن الإشـــارة إلى الحقيقة ... والثاني من ضـــربي اســـم المصـدر: ما سـاواه في المعنى والشـياع وقبول الألف واللّام والإضـافة والوقوع موقِع الفعل أو موقِع مـا يُوصَـــل بالفعل، وخالفه بخُلوّه دون عوض من بعض ما في الفعل، كوُضـوء وغُسل، فإنّهما مسـاويان للتوضّـوء والاغتسال في المعنى والشباع وجميع ما نُفِيَ عن العَلَم، وخـالفاه بخلوّهمـا دون عوض من بعض مـا في فعليهمـا وهمـا توضـــأ واغتسل، وحقُّ المصدر أن يتضمّن حروف الفعل مساواةً كقولك: توضّـأ توضـؤاً، أو بزيادةٍ عليه كأعلمَ إعلاماً ودحرجَ دحرجةً"[53].

وعرّفه الرّضـــيّ بقوله:" ويعمل اسـم المصـــدر عمل المصـــدر وهو شـيئان: أحدهما – ما دلّ على معنى المصـدر مزيداً في أوّله ميم كالمقتل والمسـتخرج، والثاني – اسم العين مستعملاً بمعنى المصدر كقوله:

أكفراً بعـــــد ردّ المـــــوت عنّي وبعد عطائِك المائةَ الرتاعا

أي: إعطائك، والعطاء في الأصل: اسم لِمَا يُعطى"[54].

إنّ ما زيد في أوّله ميم هو ما عرّفه علماء النحو والصـرف خاصّـة بالمصـدر بالميمي، فهو ليس اسم المصدر الذي يتحدّث عنه النحاة.

وقال الرّضـيّ في موقع آخر:" وأمّا التِّبيان فليس ببناء مبالغة، وإلاّ انفتح تاؤه، بل هو اسم أُقيم مقام مصدر بَيَّنَ، كما أُقيم غارة وهو اسمُ مقام إغارة في قولهم: أغرتُ غـارة، ونبات موضـــع إنبات، وعطاء موضـــع إعطاء في قولهم: أنبت نباتاً وأعطى عطاءً"[55].

ويتّضـح لنا من كلام الرّضـيّ أنّه لا يدلّ اسـم المصـدر على الحدث إلاّ واسـم العين أصل فيه.

وعرّف ابن هشام (ت761هـ) اسم المصدر بأنّه يُطلق على ثلاثة أمور:

أحدهما – ما يعمل اتّفاقاً، وهو ما بُدئ بميم زائدة لغير المفاعلة كـ(المَضرَب، والمقتل)؛ وذلك لأنّه مصدر في الحقيقة.

والثاني – ما كان من أسماء الأحداث علماً كـــ(سبحان) علماً للتسبيح، و(فجارِ)، و(حَمَادِ)علمين للفجْرةِ والمَحْمدَةِ.

والثالث – ما كان اسماً لغير الحدث، فاستعمل له، كـــ(الكلام) فإنّه في الأصل اسم للملفوظ به من الكلمات، ثمّ نُقِلَ إلى معنى التكليم، و(الثواب) فإنّه في الأصل اسم لما يُثاب به العُمّال، ثمّ نُقِلَ إلى معنى الإثابة[56].

فابن هشام يرى أن يدلّ اسم المصدر على اسم العين أوّلاً، ثمّ يُراد به الحدث،كالكلام، والتكليم، والثواب، والإثابة، وكذلك أن يكون المصدر الميمي اسماً للمصدر.

أمّا ابن عقيل، فقد تبع ابن مالك في تعريفه اسم المصدر بأنّه ما ساوى المصدر في الدّلالة على معناه، وخالفه بخلوِّه لفظاً وتقديراً دون عوض من بعض ما في فعله[57].

وللشيخ خالد الأزهري (ت905هـ) رأيٌ أرى أن نقف عنده، وهو أنّ اسم المصدر يدلّ مباشرةً على لفظ المصدر، لا على الحدث المجرّد وإنّ دلالته على لفظ المصدر تتبع دلالته على معنى المصدر (الحدث) فتكون دلالته على الحدث غير مباشرة، وإنّما تحصل بتوسّط دلالته على لفظ المصدر، يقول:" ومدلولهما مختلف، فمدلول المصدر: الحدث، ومدلول اسم المصدر: لفظ الدّال على الحدث، فدلالة اسم المصدر على الحدث إنّما هي بواسطة دلالته على المصدر"[58].

ومن تعريفات النحاة المتقدّمين والمتأخّرين لاسم المصدر نخلص إلى:

1- أنّ اسم المصدر يتّفق مع المصدر في الدّلالة على معناه، وإنّما الاختلاف في اللّفظ فقط، وهذا ما ذهب إليه سيبويه، والمبرّد، والزجاجّي، وابن السرّاج، وابن جنّي، وابن يعيش، وابن مالك، وابن عقيل.
2- أنّ اسم المصدر يدلّ مباشرة على معنى المصدر (الحدث)، وهو رأي الشيخ خالد الأزهري.
3- أنّ اسم المصدر هو اسم العين المنقول إلى الحدث، وأنّ المصدر هو الحدث نفسه، وهو ما ذهب إليه الرّضي، وابن هشام الأنصاريّ.

ومن المُحدِثين؛ منهم مَنْ تحدّث وفصّل القول في اسم المصدر والفرق بينه وبين المصدر، فقد ناقش (عبّاس حسن) آراء العلماء النحويّين في الفرق بين المصدر واسم المصدر من الناحيتين اللفظيّة والمعنوية، ويرى أنّ الفرق اللفظيّ بين المصدر واسمه هو قصر اسم المصدر على السماع، أمّا المصدر الأصلي فمنه القياسيّ ومنه

السماعيّ، يقول:" اسم المصدر كل اسمٍ يدلّ على معنى مجرّد، وليس له فعل من لفظه يجري عليه كالقهقرى، فإنّه نوع من الرجوع، ولا فعل له – في المشـــهور – يجري عليه من لفظه، وكذلك كل اسم يدلّ على معنى مجرّد ويجري على وزن مصدر ثلاثيّ، من أنّ الفعل المذكور معه في الجملة غير ثلاثي، مثل: توضـأ وضـوءاً، وأعان عوناً، وما شـابههما من الوارد المسـموع كالشـأن في جميع أسـماء المصـادر فإنّها مقيّدة بالسماع"[59].

ويرى الدكتور عبده الراجحي أنّ اسم المصدر ليس جارياً في الاشتقاق على فعله، بمعنى أنّ حروفه تنقص عن حروف الفعل غالباً، بالإضـافة إلى أنّه في الأصـل يدلّ على اسم معيّن، وأنّنا أردنا أن ندلّ على معنى الحدث، أي: على المعنى الذي يدلّ عليه المصـــدر، فمثلاً الفعل (كلَّمَ) المصـــدر الجاري عليه (تَكْلِيم)، أمّا الكلام فليس مصدراً؛ لأنّ حروفه أنقص من حروف الفعل، إذ لم يظهر أثر التضعيف الموجود في عين الفعل (كلَّمَ)، ثمّ إنّه لا يدلّ على حدث التكليم، بل يدلّ على الكلام الملفوظ نفسه[60].

ويرى الدكتور فاضل السامرّائي أنّ اسم المصدر ما خرج عن قياس المصدر فيما كان فيه المصدر قياساً نحو:" (عِشْرَة)، فإنّه اسم للمعاشرة، وفعله (عاشر)، ومثله (هِجْرة) من هاجر، و(قُبْلة) من قبّل"[61].

ويرى أنّ الأصل في اسم المصدر ألاّ يدلّ على الحدث، بل وُضِعَ للدلالة على الاسم، " فـــ(القرض) ما سلَّفت به، وأمّا (الإقراض) فمصدر (أقرض)، وهو الحدث، و(الكلام) اسم لما يخرج من الفم من اللَّفظ وكان مقيداً تاماً، و(التكلّم) المصدر، وهو لا يكون فقط بالحذف دون تعويض، بل يكون بتغيير الحركات أيضـــاً، كالدُّهن والدَّهن، والكُحْلِ والكَحْل، (فالدَّهن) مصـدر دَهَنَ، و(الدُّهن) الاسـم، و(الكَحْل) مصـدر كَحَلَ، و(الكُحل) اسم لما يكُتحل به"[62].

فاسم المصدر عند الدكتور السامرّائي ما دلّ على ذات أو هيئة أو أثر، ويأتي من الثلاثي، وغير الثلاثي.

ويقول السامرّائي في موضع آخر:" وممّا يدلّ على أنّ أسماء المصادر ليست للحدث في الأصل أنّنا نقول: السلام عليكم، ولا نقول: التسليم عليكم، لأنّ السلام اسم وهو الأمان، أمّا التســليم؛ فهو الحدث، ومثله الكلام والتكلِيم، قال تعالى:(وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ)[63]، ولا يصحّ أن نقول

حتّى يسمع تكلِيم الله، فإنّ كلام الله القرآن، أمّا التكلِيم فهو الحدث، ولو كان بمعنىً واحد لصحّ أن يُستعمل أحدّهما بمعنى الآخر"[64].

وبهذا يمكننا أن نلخصّ آراء المُحدثين في اسم المصدر في ثلاثة مذاهب:

الأوّل – وهو الذي اتّبع فيه المُحدثون مذهب جمهور النحاة القدامى الذي يسوّي بين المصدر واسم المصدر في الدّلالة، فهما يدلاّن على الحدث، وهناك فرق بينهما في اللفظ، حيث إنّه لم يساوه في اشتماله على جميع أحرف فعله، وهو رأي الدكتور عبده الراجحيّ.

الثّاني – وهو الذي يفرّق أصحابه بين المصدر واسمه من الناحيتين اللَّفظية والمعنويّة، وأنّ الأصل في اسم المصدر ألاّ يدلّ على الحدث، بل وُضع للدّلالة على الاسم وهو يجيء من الثلاثي وغير الثلاثي.

فمن الناحية اللفظيّة؛ فإن اسم المصدر مشتمل على أحرف المصدر الأصلية، ويجيء من الثلاثي وغير الثلاثي.

أمّا من الناحية المعنويّة؛ بالفرق بين المصدر واسمه أنّ المصدر ما دلّ على الحدث، أمّا اسم المصدر فإن الأصل فيه ألاّ يدلّ على الحدث، بل وُضعَ للدّلالة على اسم يرتبط بمعنى المصدر، وهو رأي الدكتور فاضل السامرّائي.

الثالث – وهو الذي يرى أصحابه أنّ اسم المصدر ما هو إلاّ مصدر سماعيّ، وأنّ في التفرقة بينه وبين المصدر تشعيب لا طائل منه، وهو رأي الأستاذ عبّاس حسن.

نتائج البحث:

1- إنّ علماء اللّغة عرفوا اسم المصدر وتعاملوا معه على أنّه اسم مصدر دون أنّ يعبّروا عنه صراحةً، فبعضهم وصفه بأنّه اسم للمصدر فقال:(الاسم منه كذا)، أو (الاسم كذا)، أو (كذا الاسم)، أو بأنّه (اسمٌ قام مقام المصدر الحقيقي)، وبعضهم ذكره على أنّه مصدر للفعل فوق الثلاثي.

2- إن سيبويه هو أوّل من استعمل اسم المصدر صراحةً وبهذه الدلالة.

3- اضطرب النُّحاة في التفريق بين المصدر واسم المصدر.

4- اختلف العلماء بين قدامى ومحدثيّن في تحديد مفهوم اسم المصدر فقد تباينت آراؤهم، فتوسع بعضهم في دلالة اسم المصدر حتّى أنّه هناك مَنْ ساوى بين المصدر واسم المصدر.

هوامش البحث:

1- انظر كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ط2، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2005م: مادّة (صَدَرَ).
2- لسان العرب، ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، ط6، دار صادر، بيروت، 1997م: مادّة (صَدَرَ).
3- الصحاح تاج اللُّغة وصحاح العربيّة، الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، ط2، دار العلم للملايين، 1987م: مادّة (صَدَرَ).
4- العين: مادّة (صَدَرَ).
5- المصدر السابق: مادّة (صَفَدَ).
6- لسان العرب: مادّة (حَرَفَ).
7- المصدر السابق: مادّة (نَسَقَ).
8- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد مرتضى الزبيدي، تحقيق إبراهيم ترزي، مطبعة الكويت، الكويت، 1972م: مادّة (أَلِفَ).
9- المصدر السابق: مادّة (عَجِبَ).
10- الصحاح: مادّة (مَدَحَ).
11- المصباح المنير، أحمد بن محمد بن عليّ الفيوميّ، ط2، المكتبة العصرّية، 2000م: مادّة (وَدَدَ).
12- الجمهرة، أبو بكر محمد بن الحسن الأزديّ البصريّ، مكتبة الثقافة الدينّية، بور سعيد: مادّة (دَرَكَ).
13- تهذيب اللُّغة، أبو منصور محمد أحمد الأزهريّ، تحقيق رياض قاسم، دار المعرفة، بيروت، 2000م: مادّة (حَدَثَ).
14- لسان العرب: مادّة (نَفَسَ).
15- تهذيب اللُّغة: مادّة (بَلَغَ).
16- الصحاح: مادّة (صلى).
17- لسان العرب: مادّة (عفا).
18- تهذيب اللُّغة: مادّة (أَذَنَ).
19- سورة الفرقان: الآية (62).
20- العين: مادّة (خَلَفَ).
21- المصدر السابق: مادّة (فَرَقَ).
22- العين: مادة (وَثَقَ).
23- الجمهرة: مادّة (عَوَرَ).
24- مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن زكريا، تحقيق عبد السلام هارون، ط1، دار الجبل، بيروت، مادّة:(بَيَتَ).
25- مختار الصّحاح، الإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مكتبة لبنان، 1988م: مادّة (أَذَىَ).
26- الكتاب، سيبويه أبو بشر عثمان بن قنمبر، تحقيق عبد السلام هارون، ط1، دار الجمل، بيروت، 5/4.
27- انظر المقتضب، محمّد بن يزيد المبرّد، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب: 2/122-123.

28- انظر الأصول، أبو بكر محمد بن السرّاج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط2، مؤسّسة الرسالة، 1988م: 136/3.
29- اللُّمع في العربيّة، أبو الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق سميح أبو فعلي، دار مجدلاوي، عمّان: 44.
30- شرح المفصّل، موفّق يعيش بن علي بن يعيش، ط1، مكتبة المتنبي، عالم الكتب، 2000م: 72/1.
31- الأنصاف في مسائل الخلاف، كمال الدين بن أبي البركات الأنباري، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1998م: 235/1-238.
32- شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. بدوي المختون، ط1، حجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1990م: 399/3.
33- انظر المصدر السابق: 400/3.
34- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه منحة الجليل بتحقيق ابن عقيل، تأليف محمّد محيي الدين عبد الحميد، ط2: 132/2.
35- انظر النحو الوافي، عبّاس حسن، ط4، دار المعارف القاهرة: 152/3.
36- الكتاب: 274/3، والشاهد للنابغة الذبياني، وهو في الكتب: 274/3، وشرح المفصل: 53/4.
37- المقتضب: 371/3، والشاهد للنابغة الجعدي، وهو في الكتاب: 275/3، وشرح المفصّل: 51/3.
38- انظر لسان العرب: مادّة (بَدَدَ).
39- الأصول: 89/2.
40- شرح المفصّل: 53/3.
41- الكتاب: 85/4-86.
42- الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جنّي، تحقيق محمّد عليّ النجّار، ط2، المكتبة العلميّة، 1952م: 79/1.
43- شرح شافية ابن الحاجب، رضيّ الدين الأسترآبادي، تحقيق محمّد نور الحسن وآخرون، المكتبة العلميّة، بيروت: 178/1.
44- سورة نوح: الآية (17).
45- سورة المزمّل: من الآية (8).
46- الكتاب: 81/4-82.
47- انظر المصدر السابق: الموضع نفسه.
48- انظر المقتضب: 212/1.
49- انظر الأصول: 132/3-135.
50- الجمل، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجيّ، تحقيق عليّ عبد الحميد، ط5، مؤسّسة الرسالة، بيروت: 387.
51- الخصائص: 92/2، والشاهد في خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، ط2، مكتبة الخانجي، 1988م: 148/10، وتسمية البيت لشقيق بن جزر الباهلي.
52- انظر شرح المفصّل: 274/1-276.
53- شرح التسهيل: 448/2.
54- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، شرح وتحقيق د. عبد العال سالم مكرم، ط1، عالم الكتب، 2000م: 413/3، والبيت للفاطمي، وهو في خزانة الأدب: 137/8. والأصول: 140/1، والخصائص: 24/2.

55- المصدر السابق: 167/1.
56- انظر شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، جمال الدين بن هشام الأنصاري، تقديم أميل يعقوب، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، 1996م: 265.
57- انظر شرح ابن عقيل: 76/3.
58- شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري، دار إحياء الكتب: 62/61.
59- النحو الوافي، عبّاس حسن، ط4، دار المعارف، مصر:
60- انظر التطبيق النَّحوي، د. عبده الراجحيّ، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996م: 217.
61- معاني النحو، د. فاضل السامرّائي، ط1، دار الفكر، 2000م: 142/3م.
62- معاني النحو: 143/3.
63- سورة التوبة: من الآية (6).
64- المصدر السابق: 144/3.